الجمهورية التونسية **باردو في 06 مارس 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد8** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في بقية الهيئات الممكن إدراجها بالدستور ودراسة بعض مشاريع الدساتير المتضمنة لهيئات دستورية.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيدين عبد المنعم كرير والناصر ابراهمي والآنسة ربيعة النجلاوي.

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلستها الثامنة يوم الثلاثاء 06 مارس 2012 على الساعة 09 و55 د بحضور كامل أعضائها مع اعتذار السيدين عبد المنعم كرير والناصر ابراهمي والآنسة ربيعة النجلاوي، وافتتحت الجلسة برئاسة السيد عبد العزيز شعبان وذلك عبر مواصلة النقاش في الهيئات الدستورية التالية:

***مجلس الخبراء:**

دار نقاش ثريّ ومعمق حول هذه الهيئة شارك فيه تباعا كل من السيدات والسادة نادية شعبان وعبد الباسط بن الشيخ والناصر ابراهمي والبشير شمام ونعمان الفهري وحبيبة التريكي وربيع العابدي ووسام ياسين وعبد العزيز شعبان ونعمان الفهري ودليلة بوعين وعبد السلام شعبان ومحمد كريم كريفة وسليمان هلال .
وانقسم المتدخلون إلى فريقين أول مؤيد لبعث هذه الهيئة مع ضرورة تغيير اسمها وهم السادة والسيدات البشير شمام وحبيبة التريكي ودليلة بوعين وسليمان هلال وعبد الباسط بن الشيخ،والتي سيتماهى دورها مع دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث أنه سيتم عرض مشاريع القوانين ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية على هذه الهيئة المتكونة من مجموعة من الخبراء في مختلف المجالات لإبداء الرأي بالتالي سيكون دورها استشاريا مع الحرص على تمثيلية القطاعات والجهات حتى تحظى القوانين المعروضة بأكبر قدر ممكن من التشاور والتوافق حول جدواها.
في المقابل رأى بقية المتدخلين وخاصة السيد نعمان الفهري أن بعث مثل هذا الهيكل سيعطل الحركيّة التشريعيّة المطلوبة حيث ستطول إجراءات سنّ القوانين

دون فائدة وأنه سينتقل من الدور الاستشاري إلى الدور التوجيهي أو حتّى التقريري واتجه المتدخلون إلى الحديث عن مفهوم الخبراء وأكدوا أن هذا المفهوم غير واضح وأن لكلّ الهياكل في الدول خبراءها الذين يساعدونها على اتخاذ القرار فما الحاجة إلى هيكل إضافي كما أنه سيلعب تقريبا نفس دور غرفة تشريعية ثانية قد يتمّ الاتفاق عليه داخل اللجنة التأسيسية المهتمّة بالسلطة التشريعيّة.

وأجاب السيدين البشير شمام وسليمان هلال بأنّ النجاعة في إصدار القوانين هي المطلوبة وليس السرعة وأن تعميق النظر عبر هيئة دستورية أخرى فيه فائدة مع السعي للتوفيق بين السرعة والنجاعة وأشارت السيدة نادية شعبان أن الحدود الدنيا للديمقراطية هي في السماح لمختلف الفئات في إبداء الرأي في القوانين واستنتجت أن تركيبة هذه الهيئة مهما كانت تسميتها هي التي ستؤثر في طبيعتها وصلاحياتها.

***المجلس الأعلى للعدل:**

اقترح السيد ربيع العابدي هذه الهيئة وذلك نظرا للفساد الكبير في هذه المنظومة التي كانت أداة بيد السلطة السياسية لقمع الحريات وأكد أن هذه الهيئة ستلغي وزارة العدل التي كانت تتدخل في شؤون القطاع وستحظى بالاستقلالية الإدارية والمالية التي تخول له الاستقلال التام عن السلطة التنفيذيّة.

وعارض السادة واالسيدات نادية شعبان وسليمان هلال وحبيبة التريكي وعبد السلام شعبان والمهدي بن غربية ومحمد كريم كريفة ووسام ياسين ودليلة بوعين وآسية النفاتي ونعمان الفهري معتبرين أن هذه اللجنة تدخل ضمن مجال نظر لجنة القضاء العدلي والاداري والمالي والدستوري كما أن وزارة العدل تبقى المسؤول الأول عن توفير الإمكانيات المادية والبشرية للجهاز القضائي لا سيما أمام الصعوبات القانونية والتقنية المتعلقة بموضوع الاستقلالية الإدارية والمالية والتي اعترضت حتى المجلس الوطني التأسيسي وأثيرت مسألة السعي لاستقلالية مؤسسسة النيابة العمومية عن وزارة العدل تفاديا للتجاوزات التي قد تحدث جراء هذه التبعية.

ورأى السيد محمد كريم كريفة أن هذه التبعية ضرورية وأنها دارجة في عديد دول العالم فالاستقلالية الكاملة تحمل خطر الوقوع في دكتاتورية القضاة كما حصل في فرنسا إثر الثورة الفرنسية والمأمول هو أن يكون المسار المهني خاضعا لهيئة مستقلة يرأسها قضاة حتى لا يتم الضغط على القضاة وتبقى الوزارة موجودة.

وشاطره السد نعمان الفهري الرأي طارحا ضرورة إيجاد المعادلة بين قضاء مستقل ورقابة المواطن عليه مع وجوب تفادي الوقوع في نظام قضائي مغلق.

***ديوان المظالم:**
اقترحت الآنسة فائزة الكدوسي هذه الهيئة وذلك بغاية إرجاع الحقوق إلى أصحابها في صورة ما لم يقع إنصافهم من طرف القضاء وكذلك للنظر في الشكاوى التي يقدمها المواطنون ضد الدولة بمختلف هياكلها.
ولم يحظ هذا المقترح بتأييد المتدخلين باستثناء الآنسة ربيعة النجلاوي وهم تباعا السادة والسيدات محمد كريم كريفة والبشير شمام وسليمان هلال ووسام ياسين ودليلة بو عين ونعمان الفهري.
واعتبر المعارضون لهذه الفكرة أنها تعود لعهود قديمة وأن المنظومة القانونية قد تطورت عبر إنشاء مؤسسات تهتم بهذه الأمور وهي المحكمة الإدارية التي تنظر في النزاعات بين المواطنين والإدارة وكذلك مؤسسة الموفق الإداري التي تقوم بالصلح بين الطرفين وأن تطوير المنظومة القضائية نحو إرجاع الحقوق لأصحابها يفقد هذه الهيئة دورها .
ملاحظة: طب السيد نعمان الفهري أن يقترح كل شخص قائمة تتكون من 5 إلى 10 هيئات يراها دستورية ودار إثر ذلك نقاش أفرز ضرورة الاطلاع على مجموعة الدساتير المقترحة ثمّ القيام باختيار الهيئات الممكن وضعها صلب الدستور.

***دائرة المحاسبات:**
أجمع المتدخلون وهم تباعا السادة المهدي بن غربية ومحمد كريم كريفة وسليمان هلال وعبد العزيز شعبان أنها تدخل في اختصاص لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري باعتبار أن أعضاء هذه الدائرة هم قضاة بالأساس وأن بعض الدساتير تسمّيها **"المحكمة المالية".**

إثر اختتام النظر في قائمة الهيئات الدستورية المقترحة مرّت اللجنة إلى المرحلة الثانية وهي الاطلاع على بعض الدساتير المقترحة على اللجنة والمتضمنة لهيئات دستورية.

***دستور لجنة الخبراء:**
دار نقاش شارك فيه السادة عبد الباسط بن الشيخ والمهدي بن غربية ومحمد كريم كريفة وسليمان هلال وعبد العزيز شعبان ونعمان الفهري والسيدة حبيبة التريكي.
وتمحور هذا النقاش حول الفصل 86 من دستور لجنة الخبراء الذي خول للقانون إنشاء هيئات عمومية مستقلة في عدّة مجالات وهو توجه انتقده المتدخلون على

اعتبار انه يمنح للسلطة السياسية هامشا كبيرا في بعث هذه الهيئات وفي تحديد اختصاصاتها وتركيبتها كما تريد وأن الغاية من دسترة الهيئات هو جعلها من الثوابت التي يصعب زعزعتها بسهولة بالتالي من الأفضل تضمين هذه الهيئات بصريح العبارة صلب الدستور.
رفع الجلسة س14و40د.

.

رئيس اللجنة **المقرر**